

جنباً إلى ابنتها كان لا رهنها النصف أو الثلث بطريق الفرض ونحن نقول
 أنها لا تزت مع البنت فرضاً وإنما تزت على ابنتها وعندها لا يراد
 بالولد هنا الذكر وقد قامت الدلالة على ذلك وهو قولنا وهو قولنا
 ان لم يكن لها ولد يعني أحاسيسها ان لم يكن لها ولد ذكر لان الإمامة
 اجتمعت على ان الأخت تزت نصيباً مع ابنتي من الأولاد أو يقول
 اشترطوا عدم الولد انما كان الارث للأخ جميع ما لها وذلك يمنع الولد
 وإن كان النبي قال **رحم الله لو احده من ولد الام ليس**
وللا كبر المدف ذكوره كما نعلم لقوله تعالى وان كان رجل يورث
 كلاله او امراه او ولداً او اخاً فلكل واحد منهما الثلث فان كان للوليد
 من ذلك ثم شارك في الثلث والمراد به اولاد الام لان اولاد الاب
 مذكورون في آية النصف على ما ذكرنا من قبل وهو انهما بعضهما
 اخ واخوة لام واطلاق الشركة يقتضي لها واهما اذا قال شركت في
 في هذا المال وقال له شركة نبيد وسكت على ذلك في الخبر بالانصاف
 ولا ريب ان الله تعالى ما سوب بينهما حاله الا ففرد دل ذلك على استواءهما
 حاله الاجتماع قال **رحم الله ويحسب بالابن والبنوة**
سفل وبالاب والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد
وهم الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد والجد والجد والجد والجد
ويحسبون لان ميراثهم مشروط بالكلية واختلف في الكلاله هل
هي صفة للميت او للورثة او للشركة وفري يورث بكر المرأة وانما
كان شرط يمتنع به عدم الوالد والولد للميت فيسقطون به الكلاله منقولة
من الاحاطة ومنه الاكليل الاحاطة بالمراسم لفظه كل لاحاطة بما يدخل
عنه وكذا الكلاله من احاطة بالنص من الاخوة والاحوات وقيل اصحابها
من البعد يقال كلف الرحم بين فلان وفلان اذا تباعدت وقيل
حمل فلان على فلان لم كل عنه اي شركة وبعد عنه وهو قوله الاله
بعد بالنسبة الى الولاد قال المراد في وثم يحكم فانت المحر

عن

لا عن كلاله عن بني مناف عدتسرها ثم يريدون ثم محكم عن اصولكم
 لا عن المذبح كالاعمام والاخوة وولد الابن وولد علي بن ابينا من قبل
 فلا يكون كلاله معه قال **رحم الله والبنت تحب وللا الام فقط**
ابنت الميت تحب الاخوة والاحوات من الام وحدهم ولا تحب
الاخوة من الابوين او من الابن لما ان شرط انهم الكلاله ولا كلاله
مع الولد البنت ولزواجهم وكذا بنت الابن لما ان ولد الابن ولد فان قبل
وجعل لا يرث الاخوة والاحوات من الابوين او من الاب مع
البنت او بنت الابن لان ارثهم مشروط بالكلية قلنا الكلاله شرطت
في خصم طوت النصف او الثلثين اولاد الارث الشرطية لا يطلو الارث
فاذا التقى الكلاله انفق هذا الارث الشرطية لا يطلو الارث
ويحقق الارث بالعصبة مع البنت بفرض من عملها بين اختلاف ارث
اولاد الام فان جمع ارثهم مشروط بالكلية فيبقى بعد منها نصيب الاخوة
اي برام من احوال المصنف للواحدة والثلثين فلا كبرهما والعصبة
باختصاص ومع البنات والعقود مع امه من الاخوات للاب يسبق احوال
ذي الحنيفة والسدس مع الاخوة الواحدة من المصنف الامم والعقود الاثني
من الاخوات من الابوين كما تقدم وصار لا اولاد لهم بله احوال
السدس للواحدة والثلث لاكثر منه والعقود بما ذكرنا قال
رحم الله وعصبة وهو معقوف على قوله وان فرض في اول
الكتاب لعبد كرا الرين والوصية في قوله ثم يقسم بين ورثة اي وهو
ذو فرض وعصبة وهو معقوف على الخبر فيكون خبراً قال **رحم الله**
اي من احد الكلال ان افرادوا الباقي مع ذي سهم هذا نصيب للعصبة اي
العصبة من باخذ جميع المال عند الفارده وما بقية الغرايض عند
حود من الفرض المقر وهذا رسم وليس حد لانه لا يقيد الا على
تقدير ان يعرف الورثة كلهم ولكن لا يعرف من هو العصبة منهم فيكون ثبوتها
بالحكم والعقود معرفة العصبة حتى بطا ما ذكر ولا يصور ذلك الا بعد